

أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية

إعداد/ غالية محمد دوس

الرقم الجامعي/233002133

إشراف/ د. شيرين كدواني

١٤٤٨هـ - ٢٠٢٦ م

أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية

المقدمة

يمثل البحث العلمي وسيلة منظمة لإنتاج المعرفة وفهم الظواهر ومعالجة المشكلات التي تواجه الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. غير أن القيمة العلمية للبحث لا تتوقف على أهمية موضوعه أو حداثة نتائجه، وإنما ترتبط كذلك بسلامة الإجراءات التي اتبعها الباحث، ومدى التزامه بالصدق والدقة والموضوعية. فالنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال ممارسات غير أخلاقية لا يمكن النظر إليها باعتبارها معرفة علمية موثوقة، حتى وإن بدت من الناحية الظاهرية مقنعة أو متماسكة.

ومن هذا المنطلق، تعد أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية من الأسس التي يقوم عليها العمل الأكاديمي الرصين. فالباحث مسؤول عن صحة البيانات التي يجمعها، ودقة الأساليب التي يستخدمها، وسلامة الاستنتاجات التي يعرضها، إلى جانب مسؤوليته عن احترام حقوق المشاركين وحقوق أصحاب الأفكار والمؤلفات السابقة. وقد أكدت الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب أن النزاهة في البحث تمثل التزامًا بالقيم المهنية التي تساعد على ضمان موثوقية المعرفة العلمية والمحافظة على ثقة المجتمع في المؤسسات البحثية (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, 2017).

مفهوم أخلاقيات البحث العلمي

يقصد بأخلاقيات البحث العلمي مجموعة القيم والمبادئ والمعايير التي تضبط سلوك الباحث خلال جميع مراحل الدراسة، بدءًا من اختيار المشكلة وصياغة الأسئلة، ومرورًا بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بكتابة النتائج ونشرها. وتشمل هذه الأخلاقيات الصدق، والموضوعية، والشفافية، والمسؤولية، واحترام الملكية الفكرية، وحماية المشاركين من الضرر.

ولا ينبغي فهم أخلاقيات البحث على أنها تعليمات شكلية يلتزم بها الباحث لإتمام الإجراءات الإدارية فقط؛ بل هي جزء من المنهج العلمي نفسه. فالصدق في تسجيل البيانات، مثلاً، شرط أساسي لإمكان التحقق من النتائج، كما أن الشفافية في وصف إجراءات الدراسة تسمح للباحثين الآخرين بتقييمها أو إعادة تطبيقها. ويرى ريزنيك أن الثقة تعد محورًا أساسيًا في أخلاقيات البحث؛ لأنها تنظم العلاقة بين الباحث والمشارك، وبين أعضاء الفريق البحثي، وبين المؤسسة العلمية والمجتمع الذي يعتمد على نتائجها (Resnik, 2018).

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

الصدق والدقة

يتطلب الصدق العلمي أن يعرض الباحث ما توصل إليه بالفعل، دون اختلاق بيانات أو تعديلها أو إخفاء النتائج التي لا تتوافق مع توقعاته. ويشمل ذلك تسجيل الملاحظات بطريقة صحيحة، والإبلاغ عن الأخطاء عند اكتشافها، وعدم المبالغة في أهمية النتائج أو تعميمها خارج الحدود التي تسمح بها الدراسة.

أما الدقة فتظهر في مراجعة البيانات والمعلومات والمراجع قبل إدراجها في البحث، والتأكد من سلامة التحليل وصحة الإحالات العلمية. ويشير دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس إلى أن الباحث مسؤول عن دقة الاقتباسات والمراجع التي يستخدمها، وعن التمييز الواضح بين أفكاره الخاصة والأفكار التي نقلها أو أعاد صياغتها من مصادر أخرى (American Psychological Association, 2020).

الموضوعية والابتعاد عن التحيز

تعني الموضوعية أن يتعامل الباحث مع الأدلة والنتائج بعيداً عن الرغبات الشخصية أو المصالح المهنية والمالية. ولا يعني ذلك أن الباحث يستطيع التخلص تمامًا من جميع أشكال التحيز، وإنما يقتضي أن يكون واعياً بمصادره المحتملة، وأن يستخدم إجراءات علمية تقلل من تأثيره.

وقد يظهر التحيز في اختيار عينة تؤيد فرضية الباحث، أو استبعاد بيانات غير مرغوبة، أو تفسير النتائج بطريقة انتقائية. ولهذا يجب الإفصاح عن أي تعارض محتمل في المصالح، مثل وجود علاقة مالية بين الباحث والجهة المستفيدة من نتائج الدراسة. ويعد هذا الإفصاح ضروريًا حتى يستطيع القارئ تقييم البحث في ضوء الظروف التي أنجز فيها (Resnik, 2015 & Shamoo).

الشفافية والمساءلة

تقتضي الشفافية أن يوضح الباحث منهج الدراسة وإجراءاتها وأدواتها وحدودها، وألا يخفي المعلومات التي تؤثر في تفسير النتائج. كما تتضمن الإفصاح عن مصادر التمويل، والمساهمات الفعلية للباحثين، وأوجه القصور التي واجهت الدراسة.

وترتبط الشفافية بالمساءلة: فالباحث مسؤول أمام المؤسسة العلمية والمشاركين والمجتمع عن سلامة عمله. ولذلك لا يجوز له التنصل من الأخطاء أو تحميلها لأعضاء الفريق الأقل خبرة، خاصة إذا كان الباحث الرئيس أو المشرف العلمي. وتؤكد الأكاديميات الوطنية أن المسؤولية عن نزاهة البحث مسؤولية مشتركة تشمل الباحثين والمشرفين والجامعات والمجلات العلمية والجهات الممولة (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, 2017).

مفهوم الأمانة العلمية

تشير الأمانة العلمية إلى التزام الباحث بنسبة الأفكار والنصوص والبيانات والنتائج إلى أصحابها الحقيقيين، وعدم تقديم أعمال الآخرين بوصفها إنتاجاً شخصياً. وهي لا تقتصر على تجنب النسخ الحرفي، بل تشمل كذلك توثيق الأفكار المعاد صياغتها، والنماذج النظرية، والجداول، والصور، والأدوات والمقاييس البحثية.

وتتطلب الأمانة العلمية أن يكون التوثيق دقيقاً، بحيث يستطيع القارئ العودة إلى المصدر الأصلي والتحقق من المعلومات المنقولة. كما تفرض على الباحث ألا يدرج مراجع لم يطلع عليها، وألا ينسب إلى مصدر رأياً لا يتضمنه. ويرى بوث وزملاؤه أن التوثيق لا يؤدي فقط وظيفة قانونية أو شكلية، وإنما يكشف المسار الفكري الذي بنى عليه الباحث حجته، ويمكن القارئ من التمييز بين مساهمة الباحث وما استند إليه من أعمال سابقة (Booth et al., 2016).

صور الإخلال بالأمانة العلمية

الانتحال العلمي

الانتحال هو استخدام كلمات الآخرين أو أفكارهم أو صورهم أو نتائجهم دون الإشارة الواضحة إلى المصدر. وقد يكون الانتحال مباشرًا، من خلال نسخ فقرات كاملة، أو غير مباشر، من خلال تغيير بعض الكلمات مع الاحتفاظ بالبنية والفكرة دون توثيق.

ولا يؤدي مجرد إعادة الصياغة إلى إعفاء الباحث من ذكر المصدر؛ لأن الملكية الفكرية لا تقتصر على الألفاظ، بل تشمل الأفكار والتحليلات والنماذج الأصلية. وتوضح الجمعية الأمريكية لعلم النفس أن عرض كلمات أو أفكار أو صور الآخرين باعتبارها عملاً شخصيًا يعد انتحالًا، سواء كان النقل متعمدًا أو ناتجًا عن ضعف في مهارات التوثيق (American Psychological Association, 2020).

ومن صور الانتحال أيضًا الانتحال الذاتي، الذي يحدث عندما يعيد الباحث استخدام أجزاء جوهرية من أعماله السابقة دون الإفصاح عنها أو توثيقها. وعلى الرغم من أن الباحث لا يسرق في هذه الحالة عمل شخص آخر، فإن الممارسة تضلل القارئ أو الناشر من خلال تقديم المادة القديمة باعتبارها إنتاجًا جديدًا.

اختلاق البيانات

يقصد باختلاق البيانات إنشاء معلومات أو نتائج لم تنتج عن دراسة فعلية، مثل كتابة إجابات وهمية في استبانة لم يشارك فيها العدد المطلوب، أو تسجيل تجارب لم تُجر، أو إضافة مقابلات لم تحدث. ويعد الاختلاق من أشد صور سوء السلوك البحثي؛ لأنه يؤدي إلى بناء استنتاجات كاملة على معلومات غير موجودة.

وقد يصبح الضرر الناتج عنه أكبر عندما تعتمد دراسات لاحقة أو قرارات مهنية على النتائج المختلقة. ولذلك يُعد اختلاق البيانات، إلى جانب التحريف والانتحال، من الصور الأساسية المعترف بها دوليًا لسوء السلوك البحثي (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, 2017).

تحريف البيانات

يختلف التحريف عن الاختلاق في أن البيانات تكون موجودة بالفعل، لكن الباحث يتدخل فيها بطريقة تغير دلالتها الحقيقية. وقد يحدث ذلك من خلال حذف نتائج معينة، أو تعديل القيم، أو استبعاد مشاركين دون مبرر منهجي، أو التلاعب بالصور والجدول، أو استخدام أسلوب إحصائي غير مناسب للحصول على نتيجة مرغوبة.

ولا يعد كل تعديل للبيانات تحريفًا؛ فقد يحتاج الباحث إلى معالجة القيم المفقودة أو استبعاد بعض الحالات وفق شروط منهجية محددة. لكن الممارسة تصبح غير أخلاقية عندما يتم التعديل بصورة انتقائية، أو دون الإفصاح عنه، أو بهدف دعم فرضية معينة. ويؤكد شمو وريزنيك أن إدارة البيانات يجب أن تتم وفق إجراءات واضحة وقابلة للمراجعة، مع الاحتفاظ بالسجلات الأصلية متى أمكن ذلك (Resnik, 2015 & Shamoo).

التأليف غير المستحق

يفترض إدراج اسم شخص ضمن مؤلفي البحث أن تكون له مساهمة علمية حقيقية، مثل المشاركة في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو كتابة البحث ومراجعته. ويحدث التأليف غير المستحق عند إضافة أسماء أشخاص لم يقدموا مساهمة كافية، مجاملةً لهم أو بسبب مناصبهم الإدارية.

كما يحدث الإخلال بالأمانة عندما يتم استبعاد شخص ساهم بصورة جوهرية في البحث، أو عندما يتولى شخص آخر كتابة العمل دون الإفصاح عن ذلك. ويترتب على التأليف مسؤولية علمية، وليس مجرد الحصول على تقدير؛ لأن جميع المؤلفين يتحملون بدرجات متفاوتة مسؤولية دقة البحث ونزاهته (American Psychological Association, 2020).

النشر المكرر وتجزئة النتائج

يشير النشر المكرر إلى تقديم الدراسة نفسها أو أجزاء أساسية منها إلى أكثر من جهة نشر دون إفصاح واضح. وتؤدي هذه الممارسة إلى إعطاء انطباع زائف بحجم الإنتاج العلمي، وقد تؤثر في المراجعات المنهجية التي تحسب النتائج المتكررة على أنها دراسات مستقلة.

أما تجزئة النتائج فتعني تقسيم دراسة واحدة إلى عدد كبير من الأوراق الصغيرة دون حاجة علمية حقيقية، بهدف زيادة عدد المنشورات. ولا يعد نشر أكثر من بحث مستند إلى قاعدة بيانات واحدة خطأ في ذاته، بشرط أن يقدم كل بحث سؤالاً مختلفاً، وأن يتم الإفصاح عن العلاقة بين المنشورات وتجنب تكرار النتائج والمحتوى (American Psychological Association, 2020).

الخاتمة

يتضح مما سبق أن أخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية ليستا عنصرين ثانويين في العمل الأكاديمي، وإنما تمثلان الأساس الذي يمنح البحث قيمته ومصداقيته. فالتزام الباحث بالصدق والموضوعية والشفافية واحترام الملكية الفكرية وحقوق المشاركين يضمن أن تكون النتائج قابلة للثقة والاستفادة منها.

كما أن حماية النزاهة العلمية لا تقع على عاتق الباحث وحده، بل هي مسؤولية مشتركة بين الطالب والمشرف والجامعة والمجلة العلمية والجهة الممولة. ومن ثم، فإن تعزيز الأخلاقيات يتطلب تعليمًا مستمرًا، وإشرافًا فعالاً، وسياسات مؤسسية واضحة، وبيئة أكاديمية تقدر جودة البحث أكثر من مجرد زيادة عدد المنشورات.

American Psychological Association. (2020). *Publication Manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.

Booth, W. C., Colomb, G. G., Williams, J. M., Bizup, J., & Fitzgerald, W. T. (2016). *The Craft of Research* (4th ed.). University of Chicago Press.

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (5th ed.). SAGE Publications.

National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine. (2017). *Fostering Integrity in Research*. The National Academies Press.

Resnik, D. B. (2018). *The Ethics of Research with Human Subjects: Protecting People, Advancing Science, Promoting Trust*. Springer.

Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). *Responsible Conduct of Research* (3rd ed.). Oxford University Press.